خبرها لحبسها واحبك خبر زايلا وما بعده كناية عن المو قايد الوازا موف قوله
اجزايه لا تمنع بالمراد بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب فقولك لا اصحبك
ما دام في الدار صاحبها وكلام الشارح يقتضي ان الجواز جار على معناه الظاهر
حيث قيد بما اذا لم يعرض ما يوجب ذلك او يمنعه قوله لا طيب للعيش
ما دامت منغصة الخ الشاهد في منغصة فانه خبر دام وقد توسط بين
دام واسمها وهو لانه يحتمل ان يكون من باب التنازع واعمل الثاني واضمر في الاول
وحينئذ فلا شاهد فيه ومثله فيما ذكر قوله ما دام حافظا ودي من تقت
به فهو الذي لست عنه راغبا ابدا قوله منع ابن معطي الخ علله بان ما
مصدرية نحو دام وما بعدها صلتها وهو مبني على انه يرى وجوب الترتيب
في اجزا الصلة ولا على احدها اوجب ذلك وعلى فرض الوجود فالحق عدم الو
جوب قوله نحو كان غلام هند مبغضها في التمثيل به لما يجب فيه توسط الخبر
نظر لان تقديم الخبر على الناسخ غير ممنوع والصواب ان يمثل بنحو يعجبني ان
يكون في الدار صاحبها فان الحرف المصدري مانع من التقديم والضمير مانع
من التاخير فوجب التوسط ويمكن ان يقال مراد الشارح بعدم التوسط
امتناع التاخير واما المثال الثاني فظاهر لامتناع تقدم خبر ليس عليها
كما سياتي قوله لما عرفت اي في شرح قول الناظم كذا اذا عاد عليه مضمر من
لزوم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة لو اخر الخبر قوله لا امكانية فيهم قوله
وان يكون في الخبر ضمير الخ رد بانه يجوز تقديم الخبر حينئذ لان الضمير يعود على
متقدم رتبة وان تاخر لفظا وقوله لما عرفت مراده من قوله كذا اذا عاد
عليه مضمر وهو سهو وجل من لا يسهو والحاصل ان للخبر احوالا ستة وجوب
التاخير نحو كان صاحبي عدوي وما كان زيد الا قايما ووجوب التوسط او التا
خير نحو هل كان زيد قايما ووجوب التوسط او التقديم نحو كان غلام هند بعلها
ووجوب التوسط بعينه نحو يعجبني ان يكون في الدار صاحبها وجواز الثلاثة نحو

كان زيد

١٤٧

كان زيد قايما قوله وكل الخ يوخذ من اجماعهم على منع تقديم خبر دام امتناع وقوع
خبرها اسم استفهام لانه يلزم عليه تاخير ما له الصدارة ومثل ذلك المنفي
بما فلا يقال الا ما دام زيد ابرو ولا ما كان زيد ابر وقد تقدم لك التنبيه على
قوله وهذا اي تقديم خبر دام عليها اي على ما يدل عليه ما بعده قوله مسلمه
اي لان ما موصول حرفي والجملة بعدها صلته وتقديم الخبر يلزم تقديم بعض
اجزاء الصلة على الموصول عن الموصول وهو ممنوع فلا يقال قايما ما دام زيد
قوله بدليل اختلافهم في ليس اي في امتناع تقديم خبرها عليها قال سم قد
يقال اختلافهم في ليس مع ما ذكر لا ينافي الاتفاق في دام لمدرك يخصها اقول
اذا كان هناك مدرك يخصها يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف
والكلام فيه على ان ما ذكر لا ينتج الا ببيان ذلك المدرك والا كان تناقضا ورد ذلك
ولا عليك قوله اذا كان غير عامل احترز به عن نحو ان في نحو قولك يعجبني ان
تضرب زيدا والمراد ان العامل اشد اتصالا بصلته من غير العامل بواسطة
التاثير بالعمل ولذلك امتنع الفصل في الاول دون الثاني قوله كذاك سبق خبر
الخ يفتى تنبيه على هذا امتناع كون الخبر بعد ما اسم استفهام لان له الصدر فيفارق
لصدرها قوله ما النافية مفعول سبق ومثل ما في ذلك همزة الاستفهام
فلا يقال قايما اكان زيد وفي ان النافية خلاف فالرضي جعلها كما وخالفه السيو
طي فجعلها كلا قوله كذلك تاكيد لما استفيد من الكاف كما تقدم نظيره قوله
ولا فرق في ذلك اي في امتناع تقدم الخبر على قوله لان نفيها ايجاب رده في
التصريح بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدر اعتبارا باصل الوضع
وليس مراده انها غير مفيدة للنفي في ما ذكر بل مراده ان الكلام بدخولها
صار ايجابا لان دخولها للنفي وهو للنفي ونفي النفي ايجاب فسقط قول الرضي
لو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتا بمعنى الدوام على انه قد يقال
ان الضمير في نفيها عايد الى ما زال لا الى لفظ ما فليتامل قوله ابهم كلامه الخ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)